روزماري سعيد زحلان

أصول الإمارات العربية المتحدة

The Origins of the United Arab Emirates

(London: macmillan, 1978). 278 p.

د. غسان سلامة

(١)تبدو إعادة كتابة التاريخ العربي خلال ربع القرن الفاصل بين الحربين العالميتين مسألة ضرورية وممكنة في الآن معاً . هي ضرورية لأن العدد الأكبر ممّا هو بين ايدينا عنها بالعربية ومن وجهة نظر عربية تتحكم به الوسائل الانطباعية والانحيازات غير المبررة . ومن سمات ذلك ، كثرة السير الذاتية التي كتبها رجال عاشوا تلك المرحلة في مواقع الصدارة في مصر والعراق وسوريا ... وهي كتابات يصعب الأخذ بها كما هي . من هنا أهمية إلقاء الضوء مجدداً على تلك المرحلة ولو لم يكن عدد منا قد ولد قبل نهايتها . ذلك أنها شهدت تطورات جسام على صعيد المنطقة ، ليس أقلها تثبيت الكيانات المختلفة التي لعب الغرب دوراً أساسياً في قيامها ، وتمتين بنى التواجد اليهودي في فلسطين .

وهي عملية ممكنة اليوم لأكثر من سبب . لقد تدرب عدد كبير من الباحثين العرب على أسس ومناهج البحث العلمي التاريخي مما يسمح على الأقل ، بالتفوق على الكتابات العربية السطحية التي كانت رائجة ، وبمنافسة الكتابات غير العربية التي كان تعريبها حتى الآن المورد الأساسي لمن يريد ان يعرف . ومن ناحية أخرى ، أصبحت تلك المرحلة بالفعل جزءاً من التاريخ ، بحيث اصبح من الأسهل التوصل إلى قدر مناسب من الرزانة والتجرد بشأنها ، بعكس ما هو عليه التاريخ المعاصر جداً لكاتبه . ومن حسنات مرور الزمن الاخرى التمكن من الاستفادة من الوثائق الأجنبية الأساسية التي يتم فتح ملفاتها للجمهور تباعاً . وتسمح القوانين المطبقة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بالوصول إلى الجزء الأكبر من المراسلات والوثائق الديبلوماسية العائدة لفترة ما قبل ١٩٥٠ ، مما يغطيّ كفاية المرحلة التي نتحدث عنها هنا .

هذه المزايا (المنهجية العلمية ، التجرّد ، الاستفادة من الوثائق المتوفرة) تبدو واضحة في الكتاب الذي نشرته روز ماري سعيد زحلان مؤخراً عن نشأة دولة الامارات العربية المتحدة ، والذي يتناول أساساً تاريخ تلك المنطقة من الخليج بين الحربين العالميتين . لقد عملت الكاتبة ، بشكل متوسع ونقدي في الآن ، على الوثائق العائدة للحكومة البريطانية في الهند ، كما للوزارات المتعددة في بريطانيا نفسها ومن أهمها المراسلات المتبادلة بين الحكومة المركزية أو ممثلها في بومباي والوكلاء

السياسيين البريطانيين في بوشهر والبحرين والكويت ومسقط .. كما عملت بجهد على مجلدات لوريمر الخمسة عن الخليج وعمان وداخل الجزيرة . وهي لم تهمل طبعاً الكتابات المنشورة على صعيد واسع كدراسات بون ديوك انتوني وحسين البحارنة وفنلون وحميدان ... إلا أنها ركزّت عملها في هذا المجال ، على ما يبدو ، على الشهادات التي بقيت للمؤرخ من جيش الضباط والديبلوماسيين البريطانيين الذين عرفوا الخليج عن كثب كموظفين في حكومة جلالتها ، أمثال بلفريف وبل وديكسون وفيلبي وولسون ...

وككل الدراسات التاريخية المهمّة ، يشكلّ كتاب السيدة زحلان ، مورداً خصبا لباحثي اليوم ، إقتصاداً وسياسة واجتماعاً . غير أنني ارى له فضلاً أساسياً في مجالين محددين : الأنثربولوجيا السياسية وتاريخ العلاقات الدولية .

في المجال الأول ، يشكلّ الكتاب مونوغرافيا موثوقة حول موضوع لم يزل رئيسي الأهمية ، وهو نشأة الدول العربية المعاصرة . هذه المسألة شديدة الحضور في ذهن من يدرس السلطات العربية القائمة ، أو موضوعة الوحدة العربية أو طبعاً العلاقة القائمة بين البنى السياسية الحديثة والتجمعات ذات الاصول التقليدية . وفيما يخص الامارات ، تعطي الكاتبة صورة واضحة في الفصلين الأول والثالث من الكتاب ، عن طبيعة السلطة التقليدية ، وعن حدة الصراعات حولها . فالأرض التي بنيت عليها الدولة المعاصرة كانت متنازعة بين مشيخات متعددة ، متفاوتة القوة ومتشابهة التخلف . ويظهر هذا مثلاً من عدد السكان الذي لم يتغيّر خلال ثلاثة عقود : ٨٠ الفاً في ١٩٠٨ ، ٨٠ الفاً في ١٩٣٩ ، مما يعطي لمحة كافية عن صعوبة العيش ، في إمارات ما قبل النفط . وبالرغم ممّا تصوره بعض الكتب ، فإن اقل من ١٠٪ من السكان كانوا بدواً اما السلطة فكانت مطلقة بيد الشيخ ، ولو ان ميزاناً للقوى داخل الأسر الحاكمة كان يرغم بعض المشايخ على الأخذ إلى حد أو آخر برأي مجلسه من حكماء الاسرة .

هذا لا يعني أن السلطة كانت غير مهددة ، إذ تشير الاحصاءات التي جمعتها الكاتبة إلى أنه من أصل تسعة مشايخ تعاقبوا على إمارة أبو ظبي منذ ١٨١٨ ، فقط اثنان ماتوا على العرش ، لأسباب طبيعية (٥ قتلوا واثنان عزلوا) . ذلك « أن إحدى السمات الأكثر أهمية من تاريخ المشيخات تواتر الحالات التي كان على الشيخ أن يواجه فيها تحدياً علنياً لسلطته من قبل أعضاء من أسرته يسعون نحو السلطة » . إلا أن هذه القاعدة ، التي أدت إلى حروب ضارية ضمن الأسر الحاكمة ، كانت متفاوتة التطبيق . فبينما شهدت أبو ظبي والشارقة صراعات حادة ودموية ، كانت المنافسة أقل حدة في عجمان وأم القيوين ، وسلمية في دبي . ففي هذه الإمارة الأخيرة توفي كل المشايخ بشكل طبيعي وهم في السلطة منذ نشأة الامارة . وتعطي الكاتبة تفسيرات مقنعة لهذا التفاوت مشيرة إلى أن الأسر الحاكمة ، إن صغر حجمها ، اشتدت المنافسة داخلها ، خصوصاً إن كانت الأسرة بمجملها تسعى إلى وضع مهيمن على المنطقة ، أو على الأقل إلى تبوء الصدارة على حساب الامارات المجاورة . ومن حسنات التحليل الواضحة برأينا ، تفسير الكاتبة لهذه الظواهر من خلال أصولها المحلية ، لا باللجوء السطحي (الذي أصبح مثيراً للإشمئزاز) إلى إتهام الاستعمار والامبريالية بأنه وراء كل أشكال الصراعات التي عرفها العرب فيما بينهم .

ما هي البنى الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تقوم عليها سلطة المشايخ ؟ المورد الاقتصادي هو إجمالاً نتيجة للقدرة العسكرية السياسية ، ذلك أنه يقوم على المقدرة على فرض

الضرائب . الضريبة الأهم كانت على صيد اللؤلؤ . ألا أنه لم يكن هناك بتصرف الأمير لا ادارة ولا جيش ولا شرطة كما لم يكن هناك من اتفاقات بين الامارات لتبادل المجرمين . من هنا نشأت سلسلة من الخلافات لا تحصى ، إذ كان بامكان متمرد أن يلجأ إلى الامارة الأقرب وأن ينجو بنفسه طالما بريطانيا لم تتدخل . إلا أن الكاتبة تشير إلى تدهور مستمر في سلطة المشايخ أدى فعلياً إلى حركات انفصالية ضمن الاسر ، فاستقلت رأس الخيمة كما سعت الفجيرة وكلبا للاستقلال مماّ أدى إلى نزاعات دموية حادة خلال العشرينات من هذا القرن .

عشية الحرب العالمية الثانية كانت بذور الوضع الحالي قد ظهرت . أهمها على الأرجح غزو اللؤلؤ الاصطناعي الياباني الأصل للسوق مماّ بدّل المعطى الاقتصادي الأساسي بينما كانت شركات النفط قد بدأت حفرياتها . وفي المجال السياسي استطاعت أبو ظبي في الثلاثينات إسترجاع مكانتها المرموقة بعد أن تدهورت بسبب النزاعات الداخلية في العقد السابق مماّ يذكّر بأن تصدرأبو ظبي للامارات لا يمكن تفسيره بالنفط وحده . أما دبي فكانت قد بدأت انفتاحها الواسع إذ أنشىء فيها أول مستوصف سنة ١٩٣٩ ، وأول مكتب بريد سنة ١٩٤١ ، مماّ جعلها تنافس ثم تسبق بكثير الشارقة . أما القواسم فإنهم إلى حد بعيد كانوا ضحايا هذا التطور ، إذ ما انفكوا يفقدون من مكانتهم بينما كان استقلال رأس الخيمة يقسمهم على أنفسهم .

إن في الملاحظات التي اوردتها الكاتبة معلومات مفيدة لفهم خصوصية الدولة الحالية ولكن ، أيضاً ، للمقارنة مع حالات عربية أخرى . والواضح أن دراسة السلطة العربية ما زالت في بداياتها . إذ أنها تراوحت حتى الحين بين حدين أقصيين هما الكلام الدعاوي المؤيد أو المضاد من جانب ، والدراسات ذات الصبغة القانونية التي تطبق اصطناعياً مفاهيم شكلية على الواقع . إن دراسة كتلك التي نراها هنا مفيدة للغاية لمن يعتقد ، مثلنا ، أن المناهج الانثروبولوجية هي الأدوات الأفضل لمقاربة السلطة العربية المعاصرة ، حتى التي تدعي الحداثة منها . إن التفككات الحاصلة باستمرار في أجسام الشعوب العربية ، والمتأرجحة بين التنافسات الفئوية والحروب الأهلية ، تدفع العدد الأكبر من السلطات القائمة للجوء إلى التعبئة الفئوية المباشرة . وفي هذا ولا شك خطوة هائلة إلى الوراء عماّ كان يحدث في العقدين السابقين. إن فهم هذه التفككات وفضح هذه التعبئة يستلزمان بادىء ذي بدء فهماً انثربولوجياً (لا ايديولوجي ولا قانوني) للسلطات القائمة . والتاريخ المنفتح على تقصّي البنى الاجتماعية التقليدية في علاقاتها الداخلية وفي تعاملها مع خارجها ، مدخل ثمين إلى هذا الفهم .

* * *

(٢) أما المجال الثاني الذي تبرز فيه أهمية الكتاب فهو تاريخ العلاقات الدولية ، وتحديداً تاريخ السياسة البريطانية إزاء الخليج بين ١٩١٩ و ١٩٤٥ . كانت لندن تسعى طبعاً للهيمنة على المنطقة ، خصوصاً بعد طرد النفوذ الفرنسي سنة ١٨٩٢ ، والنفوذ الروسي بموجب المعاهدة البريطانية ـ الروسية سنة ١٩٠٧ . أماّ المانيا والامبراطورية العثمانية فكان الجزء الأكبر من الجهد البريطاني هو لمواجهتهما بهدف تخفيف وجودهما إلى حده الأدنى . بعد انتهاء الحرب ، ساهم انتصار الحلفاء بتثبيت النفوذ البريطاني ، إذ كان قد تم احتلال العراق خلال الحرب ، كما قد تم طرد العثمانيين من الاحساء . ولا تتردد الكاتبة عن القول بأن « الخليج بدا سنة ١٩١٩ ، وبدون منازع ، بحراً بريطانياً » .

من هنا فإن التحدي الذي ستواجهه لندن

سوف يتأتى لا من الدول العظمى المنافسه لها ، والتي كان قد تم اخراجها من الخليج ، بل من القوى الاقليمية الصاعدة أي تحديداً إيران رضا شاه والسعودية بقيادة عبد العزيز آل سعود . وتحسن الكاتبة فعلاً باشارتها إلى أهمية القرار البريطاني سنة ١٩٣٦ بنقل مركز القرار البريطاني المحلي من بوشهر إلى البحرين ، أي من الضفة الفارسية إلى الضفة العربية . ذلك أن التحدي الايراني آنذاك للهيمنة البريطانية كان أقوى بكثير من التحدي العربي وكانت البحرين أكثر أمناً .

ما هو المدى الذي كانت لندن ترغب الوصول اليه في هيمنتها على القوى المحلية ؟ هناك أطروحة اقلية تقول ان لندن كانت تهتم فقط للأمور الجسام وتترك ما تبقى منها يسير في مجراه . وثانية ، اكثرية ، تقول أن الوكيل السياسي البريطاني كان يتدخل في كل شاردة وواردة ، كمدخل لاتهام القوة الاجنبية بكل الويلات . تشير الكاتبة إلى أن الامر ليس بهذه البساطة وبأن المقيمين في الخليج كانوا يسعون إجمالاً إلى تدخل مباشر وواسع في شؤون المنطقة ، بينما كانت الحكومة البريطانية تتردد في الموافقة على اقتراحاتهم التدخلية . وللوصول إلى هذه النتيجة كانت المراسلات الديبلوماسية كبيرة الفائدة . ونقتطع هذه الجمل من رسالة كتبها ممثل الحكومة المركزية إلى الوكيل السياسي في البحرين الذي كان على وشك التدخل في نزاع نشب بين عجمان والشارقة :

« لا نريد التدخل في خلافاتهم الداخلية . في الواقع من حظنا أنه وراء هذه المرافئ ، هناك مساحات داخلية مناسبة تسمح لهم بالتخلي عن الفائض من طاقاتهم حسب العادات العربية المزمنة في الغزو والغزو المضاد ، دون أن نتأثر نحن بكل ذلك » . ويبدو أن نتيجة الجدل الداخلي البريطاني حول مدى التدخل ، كانت ، حسب تعبير الكاتبة بأن « على بريطانيا طبعاً المحافظة على وضعها المميز في المنطقة إلا أن الوضع القائم كافٍ لتأمينه » . هذا وتعطي المؤلفة صورة واضحة عن الادارة البريطانية في الخليج والتي تسمح للمهتم بفهم موقع كل من الفرقاء الفعلي . هذا العرض يتخذ طابعاً شخصياً عندما تتحدث المؤلفة عن بعض المسؤولين البارزين . ولا شك أن نجاحات لندن مرتبطة بشخصيات بعضهم ذلك ان الوجود البريطاني كان مؤلفاً، على حد تعبير فاول، من مقيم سياسي واحد وثلاثة وكلاء ... متناسياً طبعاً القوة البحرية البريطانية المرابطة بالقرب .. بين العاملين في السلك ، عربي واحد :عيسى بن عبد اللطيف ، ممثل المقيم في الامارات بين ١٩١٩ و ١٩٣٥ . رجل ذو نفوذ هائل وغنى يفوق ثروات المشايخ أنفسهم ، يقيم في الشارقة شتاء وفي بساتينه برأس الخيمة صيفاً ويتنقل من مكان الى آخر لجمع المعلومات للبريطانيين أو للدفاع عن مصالحهم . كان البريطانيون يعرفون تماماً مدى كراهية السكان له إلا أنهم كانوا يحتفظون به بالرغم من ذلك ومن أخطائه العديدة . مفيدة بالفعل دراسة هذا الموقع الوسيط الذي كان يسمح « لرجل الانكليز » بفرض خوات على المشايخ وباستعمال النفوذ البريطاني إجمالاً لمصلحته الشخصية . كم كانت خدماته مفيدة لحكومة جلالتها لكي يتم الاحتفاظ به ! وكم أن البحث عن أمثاله مفيد في طول الارض العربية وعرضها في تلك المرحلة !

هناك ولا شك شعور واضح بالاستخفاف تجاه حكّام المنطقة : حفنة من البريطانيين وعدد من عملائهم يتحكمون بمصائر السلطات والقدرة العسكرية في البحر من ورائهم ولندن بعيدة عن اهتماماتهم الصغيرة . كل ذلك قبل النفط طبعاً . بعد حملات المدفعية البحرية ضد القواسم ، تبدو المنطقة مستكينة إلى وضعها الملحق بكبرى الامبراطوريات . ولا تأخذ الهيمنة البريطانية منحى جدياً إلا في التعامل

مع السلطات المستقلة في طهران أو في الرياض . آنذاك ، وللدفاع عن الكيانات « الصديقة » ، تتغير اللهجة ويصبح أمر استعمال القوة وارداً .

.كانت بريطانيا بالفعل تخاف التوسع السعودي ، وكان للرياض ممثلون نافذون في كل الامارات تقريباً . ولكن نفوذ الوهابيين الأساسي في الخليج مثّله ولا شك ابن جلوي ، رجل عبد العزيز في الاحساء . وتعتقد الكاتبة ، دون أن تثبت ذلك فعلاً ، أن ابن جلوي كان مستقلاً في قراراته عن عبد العزيز ، وأنه كان المسؤول ، لا العاهل ، عن الضغط المستمر الذي مارسه الوهابيون على الامارات . وبالفعل هي بنفسها ، تنقض هذا القول ، عندما تذكر، في الصفحة التي تلي أن عبد العزيز كان يطالب بقطر كجزء لا يتجزأ من الاحساء في مؤتمر العقير سنة ١٩٢٢ . ويبدو ان الكاتبة لم تعط الأهمية التي تستحق لقبول بعض الأمراء بتبعيتهم للسعوديين ، خصوصاً قبل تصفية حركة الاخوان في أواخر العشرينات . وفيما يخص السياسة السعودية في شرق الجزيرة ، يبدو لنا هذا الحدث بالغ الخطورة إذ أن عبد العزيز فقد معه ، تحالفات قبلية متواجدة تحديداً في شرق الجزيرة كانت تسمح له بممارسة هذا الضغط على المشيخات المجاورة . ويمكن الاشارة هنا إلى أن تصفية الاخوان تزامنت فعلاً مع بدء قبول عبد العزيز الفعلي بمعطيات القانون الدولي الحديث (أو بالأحرى مع بدء رضوخه له) .

أما فيما يختص بايران فالتحليل برأينا أرقى إذ استفادت الكاتبة من المراسلات الديبلوماسية لابراز عناصر كانت مجهولة حول الموقف البريطاني الفعلي من رضا خان ، خصوصاً بعد قضائه على استقلال خوزستان النسبي سنة ١٩٢٤ واعتقاله الشيخ خزعل امير المحمرة في السنة التالية . وتستنتج الكاتبة أن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن بالفعل معادية لقيام حكومة إيرانية قويه « بعكس الحكومة البريطانية في الهند التي كانت تتخوف من طموحات رضا خان . وظهر هذا الخلاف بوضوح إذ كانت حكومة الهند ترى في أي مطالبة إيرانية مخالفة للحقوق العربية وبالتالي لسلطة الحكومة الهندية بينما كانت وزارة الخارجية [في لندن] تنظر إلى هذه الأمور بصورة أقل حزماً » .

وفيما يخص العلاقة بين الامارات وبريطانيا تخصص الكاتبة فصلين (السادس والسابع) يحاولان توضيح العلاقة من خلال مثلين واقعيين : تأمين محطات للطيران البريطاني الناشيء وإعطاء رخص للتنقيب عن النفط . قد يكون هذان الفصلان ، المكوّنان على هرم واسع من المعلومات التفصيلية ، أفضل ما ضمّه الكتاب . إذ نرى في الحالتين كيف يحاول المشايخ ، بكل الوسائل ، التهرّب من الارتباط العضوي ببريطانيا . إنهم لا يريدون مطارات ولا طائرات ولا سواح بريطانيين يحرسهم جنود بريطانيون يأتون من لندن إلى بومباي ويتوقفون لساعات في الامارات . ويثير رفضهم القاطع المفاوضين البريطانيين : « إن العائلات الحاكمة في الخليج المتصالح أسخف قوم حملني سوء طالعي على التعامل معهم » . يكاد الموظف البريطاني الصغير يقول « انهم يرفضون الحضارة ! ». وعندما ينجح الضغط العسكري على الامارات ، يبني البريطانيون محطات تزود بالوقود أشبه بالحصون الحربية منها بأمكنة الراحة .

أما النفط ، فكان الامراء مستعدين للتنقيب عنه بعدما رأوا الثروة تعم البحرين التي سبقتهم اليه . إلا انهم كانوا يريدون الحصول على أفضل الشروط مما يعني فعلاً رفض القبول بالشركة البريطانية الوحيدة التي كانت لندن تفرضها عليهم . كذبوا ، ساوموا ، اتصلوا

بالاميركيين وبالسعوديين ، إلا انهم أخفقوا في تغيير المعادلة غير المناسبة التي فرضت عليهم . طبعاً لم تطلق المدفعية البحرية البريطانية طلقة واحدة لارغامهم على التوقيع إلا أنهم كانوا يعرفون أنها قادرة على ذلك وكانت وظيفة الوكيل السياسي تذكيرهم يومياً بأن البديل له هو الضابط العسكرية . هنا كانت حرب ١٩٧٣ ، رداً متأخراً جداً على تهديد حازم مستمر بالقمع لامارات هزيلة .

سنة ١٩٣٠ ، هدد شيخ رأس الخيمة باللجوء الى السعودية إن استمرت بريطانيا تضغط عليه ليقبل بتشييد محطة تزود بالوقود في إمارته . هكذا أحياناً كانت الامارات تهدد بالتحالف مع القوى الاقليمية بمواجهة الهيمنة الاجنبية . إلا أن هذا الأمر بقي استثنائياً وبالفعل دون جدوى . أمير قطر مثلاً كان يدفع بالسر جزية للسعودية ويطلب علناً دعم بريطانيا لمواجهة التوسع السعودي . الواقع أن الخطر الأساسي كما كان يراه حكام الامارات ، كان تحديداً في توسع جيرانهم وكان هذا ، برأينا ، السبب الأساسي الذي دفعهم أحياناً للارتماء بلا شروط في الاحضان البريطانية . كانت لندن تضمن وجود هذه الامارات الصغيرة ومن خلالها تضمن نفوذها بوجه نمو القومية الايرانية والتوسع الديني ـ الجغرافي السعودي .

* * *

(٣) وبعد ، فنحن أمام دراسة إلى حد كبير مثالية ، نأمل ان يفكّر ناشرون عرب بوضعها بتصرف القارىء غير المجيد للانكليزية . مثالية في وضوحها ، في تعاملها مع الوثائق ، في استعمالها لها. ليس من وظيفة المؤرخ طبعاً تعدّي مستوى العرض المجرّد . إلا أن شعوراً بغياب إشكالية نظرية ولو خافتة يصاحب القارئ في هذا الكتاب الخالي من النتائج . من هنا فإن الدراسة تشكّل مورداً تصح العودة إليه باستمرار ولكنها تتطور خارج الاسئلة التي يطرحها هذا التأريخ والتي ما زالت براينا قائمة .

تتناول المؤلفة في سلسلة من الفصول (الأول، الثالث ، الرابع ، العاشر والثاني عشر) تطور البنى الداخلية في الامارات . وتتأتى فائدة تحليلها الكبرى من ارتكازه المستمر على حوادث قد تبدو سطحية إلا أن تناولها التفصيلي يظهر أهميتها . لكن هشاشة هذه البنى لم تعرض، بالشكل الكافي . لقد استطاعت إيران ضم إمارة أقوى وأغنى في عربستان بقضائها على استقلال المحمّرة . أما السعوديون فقد استطاعوا القضاء على قوى جبارة نسبياً كتحالف مطيرّ أو كامارة حائل . وقد تم ضم هذه المناطق للسلطة المركزية تماماً كما حدث في عربستان . ومماّ يزيد الأمر سهولة هو ، فيما يخص السعودية ، وحدة اللغة والدين والعادات والقربى . إن غياب بريطانيا عن الساحة كان يؤدي على الأرجح إلى مصير مختلف تماماً لهذه الامارات . لقد استطاعت القوات السعودية احتلال عسير وضمها واحتلال اليمن الوعرة والتهديد بضمها . هل كان يمكن لمقاومة شعبية فعلية ، أو حواجز جغرافية ، أو هوية مميزة ، أن تحمي قطر أو أبو ظبي أو حتى الكويت من هذه الموجة ؟

عندما نقول اليوم أن قوى الاستعمار والامبريالية فتتت الشعوب العربية إلى كيانات إصطناعية ، علينا بادىء ذي بدء الاقرار بوجود قوى كانت ترى في القوى التوحيدية ، عدوها الاساسي . وربما يمكننا توضيح الرابط الفعلي بين التبعية الخارجية والبنى الداخلية في هذا المجال . لقد اتهمت القوى الوحدوية الحديثة، أحياناً كثيرة بأنها كانت مرتبطة بالفكر القومي الدخيل . إننا نرى في الخليج ، على العكس من ذلك ، بريطانيا تدعم بقوة الهويات

القبلية التقليدية لمواجهة القومية الايرانية والتيار الوهابي على السواء ، اي القومية التحديثية والسلفية الدينية معاً .

هكذا يبدو بروز اتحاد يجمع بين عدد من مشيخات الخليج أمراً اصطناعياً فرضته على الفرقاء فرضاً ظروف إقليمية ودولية ضاغطة . إن من أسباب قيام الاتحاد الأساسية استحالة وجود سبع إمارات مستقلة اخرى ، بعضها معدم ومعظمها دون الخمسين ألف نسمة إلى جانب الامارات المستقلة الأخرى . في البحر الكاراييبي يحدث طبعاً مسار من هذا القبيل فتتحول جزر صغيرة ، واحدة تلو الأخرى ، إلى دول اعضاء في الامم المتحدة مع علم وجواز سفر ونشيد . إلا أنها جزر واضحة المعالم لا تتداخل اراضيها وتتآكل كما في الخليج ثم ان سكانها أكثر عدداً اجمالاً . في الخليج وجد الاتحاد أساساً لأنه لا يمكن تصوّر احتمال آخر . وبذلك تزايدت الضرورات. فكما كان الاتكال على بريطانيا ضمانة للوجود أصبح الاتحاد ضرورة للبقاء .

لم تحل المشكلة طبعاً لأن الهوية المقترحة لسكان الدولة غير مقنعة . فهي ليست الهوية القبلية التقليدية ولا هي الهوية القومية الحديثة . فالدولة هي في حدودها الحالية لأن الامارات المشتركة فيها لم تكن قادرة على الاستقلال ، أما التي استقلت فقد حالفها الحظ وبنت منذ ذلك الحين هوية تتناسب مع أصولها القبلية إلى هذا الحد أو ذاك .

إن الحل الوسيط هش بشكل كاف لكي يسمح لنا بالتعبير عن تشاؤمنا . لقد انتقلت الهيمنة في المنطقة من دولة عظمى إلى أخرى ، أما السياسة فبقيت نفسها : في مناطق النفط ، أول الاهداف هو الحفاظ على الاوضاع القائمة . إن الكيانات القائمة في الخليج هي نتيجة مباشرة لتمسك لندن ثم واشنطن بهذا المبدأ. وأهمية كتاب روز ماري سعيد زحلان الكبيرة هي في تذكيرنا كل لحظة بأن الخليج ، بالرغم من تبدل هوية القوة الدولية المهيمنة ، ما زال يعيش حتى اليوم مرحلة ما قبل ١٩٤٥ . وكأن النفط المتحكم بتلك الارض وبشعوبها قد أمر التاريخ بوقف عجلته ريثما تنتهي عملية استخراجه من الأرض □

صدر حديثاً
عن
مركز دراسات الوحدة العربية
العلم والسياسة العلمية
في الوطن العربي
انطوان زحلان